

## المادة 41 من الدستور

هناء أدور  
جمعية الأمل العراقية  
شبكة النساء العراقيات

لا بد من التأكيد على ان مجتمعاً قائم على التعددية العرقية والقومية والدينية والمذهبية كالعراق ينبغي على الدولة أن تضمن فيه سيادة القانون ومبادئ العدالة والمساواة لجميع أفرادها بدون تمييز، ويتحقق ذلك عبر أجهزة الدولة وحدها دون غيرها.

ان المجتمع العراقي، ولعقود طويلة، قد قام على اساس التنوع والاندماج في المصاهرة والنسب بين مختلف الطوائف. وتعززت وحدة النسيج الاجتماعي من خلال تشريع قانون الأحوال الشخصية المرقم 188 لسنة 1959 وتعديلاته اللاحقة، الذي أصبح على مدى نصف قرن قاعدة قانونية استقرت بالتطبيق، إذ عمل على توحيد كافة الأحكام الشرعية والقانونية في إطاره، وبما ينسجم مع تطور المجتمع واحتياجاته، مما شكل عاملاً من عوامل استقرار الأمن القومي ، ومن أهم عناصر الحفاظ على وحدة الأسرة، وضمان حقوق المرأة أيضاً.

أما المادة 41 من الدستور الدائم، فقد أثارت الكثير من الالتباس والغموض والتناقض مع مبادئ الحقوق والحريات الواردة في الدستور. فهي حين تعتمد صيغة حرية المواطنين العراقيين في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، فإنها تصطدم في الوقت نفسه بمنطوق المادة 14 التي تتعلق بمبدأ المساواة أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الدين أو المذهب أو المعتقد... الخ، إذا اخذنا بعين الاعتبار بوجود اختلاف الأحكام وتفسيرها حتى في ضمن المذهب الواحد.

ان صيغة الحرية ينبغي ألا تهدد وحدة المجتمع والتوازن الإيجابي الحاصل منذ سنين طويلة في نسيج المجتمع العراقي المتنوع، ويجب أن لا تؤدي إلى اضعاف دور الأجهزة الحكومية في بناء سلطة القانون والعدالة.

وفي عملية مراجعة الدستور يتعين على المشرعين العراقيين رفع المواد أو الفقرات أو العبارات ذات الصبغة المذهبية من نصوصه، ومن بينها المادة 41 ، اجتناباً لتكريس الطائفية واستمرار الإرهاب والعنف الطائفي، وغرس الكراهية والتباعد بين مكونات المجتمع العراقي على المدى القريب والبعيد.

هذا ما تقترحه الحركة النسائية العراقية ، انطلاقاً من حرصنا على تعزيز الوحدة الوطنية بين كافة مكونات شعبنا، ذكوراً وإناثاً، قوميات وأديان وطوائف، التي تستند إلى مبادئ المواطنة والتعددية وروح التسامح وحل النزاعات سلمياً، التي ينبغي أن تجسدها وثيقة الدستور ، الذي نتطلع أن يكون دستوراً مدنياً لجميع العراقيين بدون تمييز، وأن يضمن للنساء الاحساس بالكرامة الإنسانية والمساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعدم تهميش دورها في عملية بناء الديمقراطية.

=====